

الثالث لفظ شمر بالكتابة وفي معناه ما مر في الضمانين
ككتابك اوتت كتاب على كذا كالتبجاء مع قوله
اذ اديته فانت حر لفظ اونية وقبوله كقولك
ذلك وشرط في العوض وهو الركن الرابع كونه مالكا
تعرض له المم ولم يذكر غيره من الاركان بقوله **وانضغ**
اي الكتابة **الايصال** في ذمة الكتاب فقد كان او عرضا
موصوفا بصفاة اصيل لان الاعيان لا يملكها هي يورد
العقد عليها **معلوم** عندهما قدرا وجنسا
وصفة ويوعا لانه عوض في الذمة فاشترط فيه
العلم بذلك كدين السلم ويكون **الى اجل معلوم** يحصل
ويؤديه فلا يصح بالمال ولو كان المكاتب مبعوثا لان
الكتابة عقد خالف العيبين وصنع فاعبر فيه
سنن السلف والماثور عن الصحابة فن بعد قول
وقعلا انما هو التاجيل ولم يقدحوا احد منهم حاله
ولو جازم يتفقوا على تركه مع اختلاف الاخرين
خصوصا وفي تعجيل عتق **تنبيه** لو كانت العوض
منفعة في الذمة تبنا دارين في ذمته وجعل لكل
واحدة منهما وقتا معلوما جاز كما يجوز ان يجعل لنا
ثنا واجرة اما لو كانت العوض منفعة عيني فانه لا يصح
تاجيلها لان الاعيان لا تقبل التاجيل ثم ان كان العوض
منفعة عيني حاله نحو ما كتبك على ان تتخذ حيا
شهر

شهر او يخط لي ثوبا بنفسك فلا بد منها من ضمنية
مال كقوله وتطيني دينا را بعد انقضاءه لان
الضمنية شرط فلم يجز ان يكون العوض منقعة فقط
فلو اقتصر على خدمة شهرين وصرح بان كل شهر
يجمع لم يصح لانها يجمع واحد ولا ضمنية ولو كانت
على خدمة رجب ورمضان فاوله بالفساد اذ ينشر
في الخدمة او المنافع المتعلقة بالاعيان ان تتصل بالعتق
واحد بعد دمج الكتاب **واقبله** لان الماثور عن
الصحابة رضي الله عنهم فن يدهم ولو جازت على اقل
من يجزي لفعوله لانهم كانوا يادون الى القران
والطاعات ما سكن ولا هنا مشتقة من ضم النجم فيها
الي بعض واقل ما يحصل به الضمان والمراد بالجمع
هنا الوقت كما في الصحاح قال النووي في تهذيب كتابه
عن الرازي قال كانت العرب لا ترق كسابة وبيوت
ابورهم على طوع العجم والمنازل فيقول احدهم اطلع
نجم البرباديت حقت فسميت الاوقات نجومات
سعى المؤذي في الوقت مجازا **تنبيه** قضية اطلاقه
انما تقع بعين قصير ولو في حال كبير ولو كان
لا مكان القدرة عليه كما سلم الى مسن في مال كثير
الي اجل قصير ولو كانت بعيدا كالتسعة منقعة واحدة
على عوض واحد كان يجمع بعينين وعلت عتقهم باديه